

فقه الإمام الترمذي في إيراد التراجم في كتابه سنن الترمذي

The Jurisprudence of Imam al-Tirmizi in Titling his Book Sunan al-Tirmidhi

محمد نعيم صديقي

الباحث:

الباحث لمرحلة الدكتوراه، شعبة علوم اسلامية، جامعة قرطبة سائنس وتيكنالوجيا المعلومات، بشاور
naeemkh676@gmail.com

ضياء الله ازبيري

الباحث المعاون:

الاستاذ، شعبة علوم اسلامية، جامعة قرطبة سائنس وتيكنالوجيا المعلومات، بشاور
Drziaullah03@gmail.com

Abstract

This discussion aims to explore and analyze the depiction of these distinct styles employed by Imam Tirmizi in titling (Al-Tarajim) the Ahadith. By examining Imam Tirmizi's choice of titles and their alignment with the underlying legal principals extracted from the hadith texts, we can gain a deeper understanding of his Fiqhi approach and the broader implications for Islamic jurisprudence. Through detailed examples and meticulous analysis, this study seeks to shed light on the rich tapestry of Fiqhi thought present in Imam Tirmizi's book called "Al-Jami".

Keywords: Jurisprudence of Imam Trmizi, Inclusion of chapter titles, Al-Trajim

التعارف:

الفقه يُعتبر أرقى العلوم؛ لأنه يحتوي جميع جوانب حياة الإنسان. بمعنى آخر، هذا العلم يعتبر كنزاً من الهداية لمختلف جوانب الحياة البشرية، لأنه يشمل جميع جوانب حياة الإنسان. بمعنى آخر، هذا العلم يُعتبر كنزاً من الهداية لمختلف جوانب الحياة البشرية. فمأخذ هذا العلم هو القرآن والسنة، وكانت مسؤولية نشره على عاتق المحدثين والفقهاء، لذا حاول المحدثون نشر هذا العلم في إيراد التراجم على منهج خاص، في السنة الثالثة من الهجرة، ومن بينهم الإمام الترمذي رحمه الله تعالى الذي سعى لإيراد التراجم في كتابه "الجامع"؛ لتوضيح الأحكام الفقهية في السنة النبوية. فما هو فقه الإمام الترمذي في إيراد التراجم؟ هذا هو الموضوع الذي نوقشه بالتفصيل.

إيراد الترجمة بباب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور

أحياناً يذكر الإمام الترمذي رحمه الله تعالى الترجمة بلفظ الحديث؛ يشير إلى العنوان الذي اختاره لوصف الموضوع الرئيسي للحديث الذي يأتي بعده، وتسهيلاً على القاري فهم ما يتعلق به الحديث وما هو موضوعه، لقد اهتم ذلك في أول كتابه، بحيث ذكر الترجمة: باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور؛ لحديث «عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول.»⁽¹⁾

يظهر فقه المحدث في هذه الترجمة جلياً، حيث يتعلق الأمر بوصف الموضوع الرئيسي للباب باستخدام لفظ الحديث لرغبة حفظ الحديث وصحة الفهم للأحاديث النبوية. وهو إيراد الباب بلفظ الحديث، تسهيلاً على القاري فهم الموضوع، فهذا يتضح الأمر أن الإمام الترمذي افتتح الكتاب بالترجمة يطابق الحديث في اللفظ.

إيراد الترجمة بباب في الاستنجاء بالحجرين

فقد أظهر الإمام الترمذي رحمه الله تعالى فقهه بإيراد الترجمة: أي باب في الاستنجاء بالحجرين؛ لحديث: «خرج النبي صلى الله عليه وسلم لحاجته، فقال: «التمس لي ثلاثة أحجار»، قال: فأتيته بحجرين وروثة، فأخذ الحجريين، وألقى الروثة، وقال: «إنها ركس»⁽²⁾.

في الحديث المذكور ذكر "الحجرين" فكثير ما كان الإمام الترمذي يورد الترجمة بالمعنى الذي يعرفه بمجرد سماعه متن الحديث، كما فعل في هذا، وهو تأكيد كفاية الأعداد في الإستنجاء بالحجرين. هذا المعنى فإن هذا الحديث نص ولكن عند قراءته تبين أن الحجريين لما جيء رضى عليه السلام عليهما، والعدد الكفاية من الحديث هو ظاهر، فظاهر الحديث: وهي العدد الكفاية، استنبط منه مسألة الإستنجاء بالحجرين وهذا العدد من الكفاية، فعلم من ذلك أن أظهر الإمام الترمذي فقهه بظاهر متن الحديث. فبالجملة ما قلنا أن فقهه فيه إيراد الترجمة بظاهر متن الحديث.

إيراد الترجمة بباب: ماجاء في وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد

يظهر فقه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في إيراد الترجمة: أي باب: ماجاء في وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد؛ لحديث «عن ابن عباس، قال: حدثني ميمونة قالت: «كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد من الجنابة»⁽³⁾. بحيث ذهب إلى اثبات تخصيص حكم العام بالترجمة.

قبل أن نأتي إلى أن كيف فيه التعميم؟ فعلينا أن نبين تعريف الخاص، فقد عرف الإمام الشاشي رحمه الله تعالى: فالخاص لفظ وضع لمعنى معلوم أو لمسمى معلوم على الانفراد كقولنا في تخصيص الفرد زيد وفي تخصيص النوع رجل وفي تخصيص الجنس إنسان⁽⁴⁾.

فالآن نأتي إلى المقصود، وهو اثبات خصوصية الحكم العالم بإيراد الترجمة. وتفصيله هي أن في الحديث حكم الغسل عاماً، سواء في الوضوء أو في في الغسل، فلذلك ذكر لفظ "أغتسل" فهي تدل على العموم، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله تعالى أورد الترجمة بالخاص: أي باب ماجاء في تصنيع الطعام يختص لجعفر رضى الله تعالى عنه، وهذا يظهر بالحديث، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله تعالى أورد الترجمة بالعام: أي ماجاء في وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد. وهذه هي فقه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى.

إيراد الترجمة بباب كراهية البول في الماء الراكد

فقد أظهر الإمام الترمذي رحمه الله تعالى فقهه بإيراد الترجمة: أي باب ما جاء في كراهية البول في الماء الراكد؛ لحديث: «عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه»⁽⁵⁾. بحيث أثبت بهذا الترجمة معنى الحديث وهو أن يوضح معنى المشتركة للألفاظ المشتركة؛ لأن اللفظ المذكور في الحديث هو "الماء الدائم"

وفي الترجمة ذكر "الماء الراكد"، فنذكر ههنا التفصيل عن المعنيين: أي الماء الراكد والماء الدائم، حتى يتبين علينا فقه المحدث.

فالماء الراكد:

قد بين معنى الراكد في المعاجم هي كلاتي:

قال الأزهري: ونهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبال في الماء الدائم ثم يتوضأ منه، وهو الماء الراكد الساكن، وكل شيء سكنته فقد أدمته.⁽⁶⁾

قال ابن فارس: (دوم) الدال والواو والميم أصل واحد يدل على السكون واللزوم. يقال دام الشيء يدوم، إذا سكن. والماء الدائم: الساكن.⁽⁷⁾

قال الزبيدي: قال أبو عبيد: الراكد هو الدائم الساكن الذي لا يجري، يقال ركد الماء ركوداً، إذا سكن. وركد القوم يركدون ركوداً: هدهوا وسكنوا. وركد الماء والريح: سكن. وريح راكدة، وريح رواكد.⁽⁸⁾

قال ابن اثير: (نهى أن يبال في الماء الراكد) هو الدائم الساكن الذي لا يجري.⁽⁹⁾

قال ابن جوزي: الماء الراكد وهو الواقف.⁽¹⁰⁾

والماء الدائم:

قد بين معنى الراكد في المعاجم هي كلاتي:

قال ابن دريد: الماء الدائم، أي الساكن.⁽¹¹⁾

قال أبو عبيد: دوم وقال [أبو عبيد]: في حديثه عليه السلام أنه نهى أن يبال في الماء الدائم ثم يتوضأ منه. قال الأصمعي: وبعضه عن أبي عبيدة: الدائم هو الساكن.⁽¹²⁾

قال ابن فارس: والماء الدائم: الساكن.⁽¹³⁾

قال ابن اثير: وفيه «أنه نهى أن يبال في الماء الدائم» أي الراكد الساكن.⁽¹⁴⁾

فبالجملة ما قلنا أن الدائم والراكد مختلفان في اللفظ ومتحدان في المعنى كما يظهر من المعاجم المختلفة؛ لأن معنى الراكد: هو الساكن، ومعنى الدائم: هو الساكن لا يجري، وقد تطلق الراكد على الدائم والدائم على الراكد.

قد ذكرنا أن في الترجمة ذكر "الماء الراكد"، وفي الحديث ذكر الماء الدائم، فعرفنا فقه الإمام الترمذي هو إتيان الماء الراكد لبیان الماء الدائم؛ كي يتشوش ذهن القاري لعدم المناسبة بين الراكد والدائم، ويجتهد في المعنى، فلما عرف على المعنى بأن لهما معنى واحد فلا يلتبس الأمر عليه في فهم المسئلة. فبالجملة ما قلنا أنه أورد الترجمة بمعنى الحديث.

إيراد الترجمة بباب ما جاء في بول ما يؤكل لحمه

يظهر فقه الإمام الترمذي في هذا الباب من خلال مثالين التاليتين:

المثال الأول:

فقد أظهر الإمام الترمذي رحمه الله تعالى فقهه بإيراد الترجمة: أي؛ لحديث: «عن أنس، أن ناساً من عرينة قدموا المدينة، فاجتووها، فبعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في إبل الصدقة، وقال: «اشربوا من ألبانها وأبوالها»، فقتلوا راعي رسول

الله صلى الله عليه وسلم، واستاقوا الإبل، وارتدوا عن الإسلام، فأتي بهم النبي صلى الله عليه وسلم، فقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وسمر أعينهم، وألقاهم بالحرّة»⁽¹⁵⁾

في الحديث المذكور أمر بشرب بول الإبل، فلأجل هذا الأمر أي: اشربوا من ألبانها وأبوالها، عرف المحدث أن بول الإبل حلال، فاجتهد بأن ماهي العلة في حلة بول الإبل، فعلم بأن العلة في حلة بول الإبل هي حلة الإبل بجسده، لما كان العلة فيه الحلة، فبناء على العلة المذكورة يقيس المحدث مسألة أخرى وهي كما أن طهارة بول الإبل تثبت لحلة نفس الإبل. فكذلك بول ما يؤكل لحمه طاهر؛ لأن كل ما يؤكل لحمه فهو حلال وطاهر. بالجملة ما قلنا أنه أورد الترجمة لإثبات القياس.

المثال الثاني:

يظهر فقه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في إيراد الترجمة: أي باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمه؛ لحديث: «عن أنس، أن ناسا من عرينة قدموا المدينة، فاجتووها، فبعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في إبل الصدقة، وقال: «اشربوا من ألبانها وأبوالها»، فقتلوا راعي رسول الله صلى الله عليه وسلم، واستاقوا الإبل، وارتدوا عن الإسلام، فأتي بهم النبي صلى الله عليه وسلم، فقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وسمر أعينهم، وألقاهم بالحرّة»⁽¹⁶⁾

بحيث ذهب إلى طهارة بول ما يؤكل لحمه رعاية لحفظ النفس، وهي من الإشيء الضرورية في الدين، يقال له المقاصد الشرعية أيضا؛ لأن إذا خيف تلف النفس ولايكمن التداوي بغير البول، فيتداوى به. لأن الضرورات تبيح المحضورات، فرعاية لهذا أورد الإمام الترمذي رحمه الله تعالى الترجمة باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمه، وأثبت أن شرب البول إذا كان لحفظ النفس فشرها جائز على سبيل التداوي. بالجملة ما قلنا أنه أورد الترجمة لبيان مقاصد الشريعة: أي حفظ النفس.

إيراد الترجمة بباب: في الجنب ينام قبل أن يغتسل

يظهر فقه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في إيراد الترجمة: أي باب في الجنب ينام قبل أن يغتسل؛ لحديث عائشة، قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب ولا يمس ماء»⁽¹⁷⁾ بحيث ذهب إلى اثبات تقييد المطلق بالترجمة. وتفصيله هي أن في الحديث "لا يمس ماء" تدل على مطلق الحكم، فلذلك تدل على عدم لزوم الغسل والوضوء قبل النوم، ولكن مقصود الإمام الترمذي إثبات بالترجمة عدم وجوب غسل قبل النوم للجنب؛ لأن الحديث الذي ذكر بعده أي «أنه كان يتوضأ قبل أن ينام». تؤيد تقييد الحكم بالغسل.

إيراد الترجمة بباب ما جاء في مصافحة الجنب

فقد أظهر الإمام الترمذي رحمه الله تعالى فقهه بإيراد الترجمة: أي باب ما جاء في مصافحة الجنب؛ لحديث: «عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم لقيه وهو جنب، قال: فانجست، فاغتسلت، ثم جئت، فقال: «أين كنت؟ - أو أين ذهبت؟ -» قلت: إني كنت جنبا، قال: «إن المسلم لا ينجس»⁽¹⁸⁾

قبل أن نأتي إلى المقصود فعلينا أن نبين تعريف دلالة النص: قال صدر الشريعة: وأما حد دلالة النص فهو قوله على الحكم في شيء أي دلالة اللفظ على الحكم في شيء يوجد فيه معنى، يفهم كل من يعرف اللغة أن الحكم في المنطوق لأجل ذلك المعنى يسمى دلالة النص.⁽¹⁹⁾

قال الشاشي: وأما دلالة النص فهي ما علم علة للحكم المنصوص عليه لغة لا اجتهدا ولا استنباطا.⁽²⁰⁾ فكثيرا ما كان الإمام الترمذي رحمه الله تعالى يورد الترجمة بدلالة نص الحديث، كما فعل في هذا؛ لأن في الحديث ذكر أن المسلم لا ينجس، فعلم من ذلك أن فيه النجاسة الحكمية لا الحقيقية؛ لأن لا أثر له على البدن. فبناء على هذا أظهر فقه المحدث في الترجمة بجواز مصافحة الجنب بطريقة دلالة النص. فبالجملة ما قلنا أن فقهه في إيراد الترجمة بدلالة النص.

إيراد الترجمة في باب ما جاء في مؤاكلة الحائض وسورها

يظهر فقه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في إيراد الترجمة: أي باب ما جاء في مؤاكلة الحائض وسورها؛ لحديث: «عبد الله بن سعد، قال: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن مواكلة الحائض؟ فقال: «واكلها»»⁽²¹⁾ بحيث ذهب إلى بيان حمل النظير على النظير لعلة مشتركة؛ وتفصيله هي أن يثبت بالحديث جواز مواكلة مع الحائض، وعلتها فيه هي "غير طاهر" وجوز الإمام الترمذي رحمه الله تعالى مواكلة مع الجنب أيضا؛ لأن العلة فيهما مشترك وهي "غير طاهر" فلذلك حمل الحكم الثاني على الأول لعلة مشتركة، وأشار إليه في الترجمة باب ما جاء في مؤاكلة الحائض وسورها.

إيراد الترجمة بباب ما جاء في الحائض تتناول الشيء من المسجد

يظهر فقه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في إيراد الترجمة: باب ما جاء في الحائض تتناول الشيء من المسجد؛ لحديث عائشة، قالت: «عن القاسم بن محمد، قال: قالت عائشة: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ناوليني الخمرة من المسجد»»، قالت: قلت: إني حائض، قال: «إن حيضتك ليست في يدك»⁽²²⁾

بحيث ذهب إلى بيان المعنى المجازي للحقيقة المتعدرة، وتفصيله هي أن في الحديث "إن حيضتك ليست في يدك" تدل على أن الحيض في اليد هو حقيقة متعدرة، فلذا في الحديث المراد منه المعنى المجازي، فلهذا ظهر أن دخول اليد في المسجد في حالة الحيض جائز. فلذلك أورد المصنف الترجمة باب ما جاء في الحائض تتناول الشيء من المسجد لإيراد المعنى المجازي.

إيراد الترجمة في باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل

يظهر فقه الإمام الترمذي في هذا الباب من خلال مثالين التاليتين:

المثال الأول:

يظهر فقه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في إيراد الترجمة: أي باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل؛ لحديث: «عن علي بن أبي طالب، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: "يا علي، ثلاث لا تؤخرها: الصلاة إذا آنت، والجنزة إذا حضرت، والأيم إذا وجدت لها كفتنا»⁽²³⁾

أورد الإمام الترمذي رحمه الله تعالى ترجمة الباب بالمفهوم المخالف، وتفصيله هي أن في الحديث النهي عن التأخير في ثلاثة مواضع، والمفهوم المخالف له هي أن اتيانهم تعجلا، فنظرا إلى هذا أورد الإمام الترمذي ترجمة: باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل.

المثال الثاني:

يظهر فقه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في إيراد الترجمة: أي باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل؛ لحديث: «سئل

النبي صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل؟ قال: «الصلاة لأول وقتها»⁽²⁴⁾

بحيث ذهب إلى اتيان الألفاظ المطابق لسبب ورور الحديث، وذلك أن في الحديث اطلاق السؤال على ورود الحديث؛ وهي أن السؤال هي " أي الأعمال أفضل؟ " كأنه هو ورود الحديث، فالجواب الصلاة لأول وقتها. فنظرا إلى هذا أورد الترجمة بلفظ المطابق للسؤال، وهي ماجاء في الوقت الأول من الفضل.

ايراد الترجمة بباب ما جاء في إقامة الصفوف

فقد أظهر الإمام الترمذي رحمه الله تعالى فقهه بإيراد الترجمة: أي باب ما جاء في إقامة الصفوف؛ لحديث: « عن النعمان بن بشير، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسوي صفوفنا، فخرج يوما فرأى رجلا خارجا صدره عن القوم، فقال: «لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم»، وفي الباب عن جابر بن سمرة، والبراء، وجابر بن عبد الله، وأنس، وأبي هريرة، وعائشة»⁽²⁵⁾.

قبل أن نأتي إلى المقصود فعلينا أن نبين تعريف عبارة النص، فعرفه التفتازاني: إن كان النظم مسوقا له فهو العبارة.⁽²⁶⁾ وقال: عبد العزيز البخاري: قال القاضي الإمام: الثابت بعين النص ما أوجبه نفس الكلام وسياقه⁽²⁷⁾

فكثيرا ما كان الإمام الترمذي رحمه الله تعالى يورد الترجمة بعبارة النص، كما فعل في هذا، وهو أن الهدف من الحديث تسوية الصفوف، وهي عبارة النص فهذا الوجه أوره الترجمة: أي باب ما جاء في إقامة الصفوف؛ لأنه هو عبارة النص في هذا الباب. فبالجملة ما قلنا أن فقهه في ايراد الترجمة بعبارة النص.

ايراد الترجمة بباب ما جاء إذا أم أحدكم الناس فليخفف

ليس في أحكام الفقه شيء مما يعسر على الناس وتضييق به صدورهم ، قد وضحه الله تعالى: في القرآن الكريم: وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ⁽²⁸⁾ ويدل على هذا المعنى؛ كقوله: {يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر}.⁽²⁹⁾ ، القاعد التي استنبطها الأصوليين من هذه الآية بأن المشقة تجلب التيسير، فقد أظهر الإمام الترمذي رحمه الله تعالى فقهه بإيراد ترجمة الباب: أي باب ما جاء إذا أم أحدكم الناس فليخفف؛ لحديث: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا أم أحدكم الناس فليخفف، فإن فهم الصغير والكبير، والضعيف والمريض، فإذا صلى وحده فليصل كيف شاء»⁽³⁰⁾ بحيث أثبت من ترجمته تخفيف القراءة في الصلاة رعاية لتيسر الناس مع ذلك أن تطويل القراءة في الصلاة أمر مستحسن. فبالجملة ما قلنا: أن فقه الإمام الترمذي في إيراد ترجمة الباب، هو تخفيف القراءة في الصلاة، لدفع المشقة، وتيسيرا على العباد، وذلك رعاية لقاعدة الفقهية المشقة تجلب التيسير.

ايراد الترجمة بباب ما جاء في كراهية أن يبادر الإمام في الركوع والسجود

فقد أظهر الإمام الترمذي رحمه الله تعالى فقهه بإيراد الترجمة: أي باب ما جاء في كراهية أن يبادر الإمام في الركوع والسجود؛ لحديث: «عن عبد الله بن يزيد قال: حدثنا البراء، وهو غير كذوب، قال: «كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع رأسه من الركوع، لم يحن رجل منا ظهره حتى يسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنسجد»⁽³¹⁾ فكثير ما كان الإمام الترمذي يورد الترجمة لإثبات المسئلة الفهية بالترجيح بين النص والظاهر، كما فعل في هذا المقام، تفصيله هي أن الحديث المذكور هو نص في الصلاة خلف رسول الله و الإقتداء في أداء السجدة، وظاهر في السجود المقتدي في الصلاة. فترجح النص على الظاهر.

فبناء على هذا أظهر الإمام الترمذي مسألة فقهه بإيراد الترجمة: الكرهية اتباع الإمام. فبالجملة ما قلنا أن فقهه في إيراد الترجمة عدم اتباع للإمام في الركوع والسجود.

إيراد الترجمة بباب ما جاء في فضل صلاة التطوع في البيت

يظهر فقه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في إيراد الترجمة: أي باب ما جاء في فضل صلاة التطوع في البيت ؛ لحديث « عن زيد بن ثابت، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أفضل صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة»⁽³²⁾. بحيث ذهب إلى بيان اقتضاء النص منه.

قبل أن نأتي إلى أن كيف فيه اقتضاء النص؟ فعلينا أن نبين تعريف إقتضاء النص: فقد عرف الإمام السرخسي: وهو عبارة عن زيادة على المنصوص عليه يشترط تقديمه ليصير المنظوم مفيدا أو موجبا للحكم «اشربوا من ألبانها وأبوالها»، وبدونه لا يمكن إعمال المنظوم.⁽³³⁾ ووافقه عبد العزيز البخاري: عبارة عن زيادة على المنصوص بشرط تقديمه ليصير المنظوم مفيدا أو موجبا للحكم وبدونه لا يمكن إعمال المنظوم.⁽³⁴⁾

فلأن نأتي إلى المقصود، وهو اثبات اقتضاء النص بإيراد الترجمة، بحيث في الحديث ذكر مطلق الصلاة، وليس فيه ذكر التطوع، والمثثنى أي: إلا المكتوبة، يقتضي أن الصلاة التي يذكر فيه الأفضلية وهي صلاة النفل وأشار إلى هذا بالترجمة باب ماجاء في فضل صلاة التطوع.

إيراد الترجمة بباب ما جاء في الصائم يذره القيء

يظهر فقه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في إيراد الترجمة: أي باب ما جاء في الصائم يذره القيء؛ لحديث « عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ثلاث لا يفطرن الصائم: الحجامة، والقيء، والاحتلام»⁽³⁵⁾ بحيث ذهب تفسير المجمع بالترجمة. وتفصيله هي أن في الحديث ذكر مطلق القيء: يشمل عمدا وغير عمد، ولكن الإمام الترمذي بين تفسير القيء: وهي القيء بغير ارادة أشار به بإيراد الترجمة "باب ماجاء في الصائم يذره القيء. ومعنى الذرع: (ذره) القيء أي سبقه وغلبه.⁽³⁶⁾

إيراد الترجمة بباب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل

فقد أظهر الإمام الترمذي رحمه الله تعالى فقهه بإيراد الترجمة: أي باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل؛ لحديث: «عن حفصة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر، فلا صيام له»؛ «حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه»⁽³⁷⁾.

فكثيرا ما كان الإمام الترمذي رحمه الله تعالى يورد الترجمة لبيان معنى الحديث، كما فعل في هذا؛ لأن في الحديث ذكر من لم يجمع، ومعناه " قال الخطابي: " الإجماع، إحكام النية والعزيمة، يقال: أجمعت الرأي، وأزمعته، وعزمت عليه، بمعنى"⁽³⁸⁾ فهذا ظهر أن الإمام الترمذي أورد الترجمة رعاية معنى الإجماع كما بين قال الخطابي. فبالجملة ما قلنا أن فقهه في إيراد الترجمة لبيان معنى الحديث.

إيراد الترجمة بباب: ماجاء في الطعام يصنع لأهل الميت

يظهر فقه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في إيراد الترجمة: أي باب: ماجاء في الطعام يصنع لأهل الميت ؛ لحديث « عن عبد الله بن جعفر قال: لما جاء نعي جعفر، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «اصنعوا لأهل جعفر طعاما، فإنه قد جاءهم

ما يشغلهم»⁽³⁹⁾. بحيث ذهب إلى اثبات تعميم الخاص منه.

قبل أن نأتي إلى أن كيف فيه التعميم؟ فعلينا أن نبين تعريف العام، فقد عرف الإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص تعريف العام: "قال الدبوسي والسرخسي: قال أبو بكر الجصاص - رحمه الله: إن العام ما ينتظم جمعا من الاسامي أو المعاني".⁽⁴⁰⁾

فالآن نأتي إلى المقصود، وهو اثبات التعميم بإيراد الترجمة. وتفصيله هي أن في الحديث حكم تصنيع الطعام يختص لجعفر رضى الله تعالى عنه، وهذا يظهر بالحديث، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله تعالى أورد الترجمة بالعام: أي باب ماجاء في الطعام يصنع لأهل الميت. وهذه هي فقه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى.

الخلاصه والنتائج:

قد يورد الأشكال على المحدثين أنهم ليسوا فقيها، بل كانت مسؤوليتهم جمع الأحاديث فقط، فيندفع الأشكال بأن الإمام الترمذي رحمه الله تعالى ليس المحدث فقط بل كان فقيها أيضا، وهذا يظهر بعد النظر العميق في تراجمه من أول الكتاب الطهارة إلى أول كتاب النكاح، من خلال كتابه الجامع.

- يعد الإمام الترمذي رحمه الله رائدا في استنباطاته الفقهية من بين المحدثين، وذلك من خلال تعمقه في تراجم أبوابه.
- تبويب الحديث أصلة الاستدلال بالحديث على مسائل.
- يمكن تقسيم التراجم الأبواب عند المحدثين إلى: ترجمة بعناوين واضحة، وترجمة بأحكام فقهية مستخرجة من الروايات، وترجمة مرسلة.
- أن الإمام الترمذي رحمه الله تعالى ما كان محدثا فقط، بل كان فقيه عصره، كما يظهر فقهه من تراجم أبوابه

الحواشي

(1) الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع، أبواب الطهارة، باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور، رقم الحديث: 1.

(2) المصدر السابق، باب الاستنجاء بالحجرين، رقم الحديث: 17

(3) الترمذي، الجامع، أبواب الطهارة، باب ماجاء في وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد، رقم الحديث: 62

(4) الشاشي، أحمد بن محمد بن إسحاق، أصول الشاشي (دار الكتاب العربي - بيروت، 1402هـ)، 13.

(5) الترمذي، الجامع، أبواب الطهارة، باب كراهية البول في الماء الراكد، رقم الحديث: 68

(6) الأهرلي، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، (دار إحياء التراث العربي - بيروت، 2001ء) 14:148

(7) ابن فارس، القزويني الرازي، مقاييس اللغة (دار الفكر، 1399هـ - 1979م) 2:315

(8) مرتضى الزبيدي، أبو الفيض، تاج العروس (دار الهداية)، 8:113

(9) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، بتحقيق: محمود محمد الطناحي، (المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م)، 28.

(10) الجوزي، أبو الفرج، غريب الحديث، (دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1405 (1985) 1:412

(11) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، (دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الأولى، 1987م)، 2:684

- (12) أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي، غريب الحديث، (مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، 1384 هـ - 1964 م)، 1:224
- (13) ابن فارس، مجمل اللغة، (دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - 1406 هـ - 1986 م)، 340
- (14) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، بتحقيق: محمود محمد الطناحي، (المكتبة العلمية - بيروت، 1399 هـ - 1979 م)، 2:142
- (15) الترمذي، الجامع، أبواب الطهارة، باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمه، رقم الحديث: 72
- (16) المصدر السابق.
- (17) الترمذي، الجامع، أبواب الطهارة، باب في الجنب ينام قبل أن يغتسل، رقم الحديث: 118
- (18) المصدر السابق، باب ما جاء في مصافحة الجنب، رقم الحديث: 121
- (19) التفتازاني، سعد الدين، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقهاء (دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1416 هـ - 1996 م) 1:245
- (20) الشاشي، أحمد بن محمد بن إسحاق، أصول الشاشي، (دار الكتاب العربي - بيروت، 1402 هـ)، 104
- (21) الترمذي، الجامع، أبواب الطهارة، باب ما جاء في مؤاكلة الحائض وسورها، رقم الحديث: 133
- (22) المصدر السابق، باب ما جاء في الحائض تتناول الشيء من المسجد، رقم الحديث: 134
- (23) المصدر السابق، باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل، رقم الحديث: 171
- (24) المصدر السابق، أبواب الصلاة، باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل، رقم الحديث: 170
- (25) المصدر السابق، أبواب الصلاة، باب ما جاء في إقامة الصفوف، رقم الحديث: 227
- (26) التفتازاني، سعد الدين، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقهاء (دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1416 هـ - 1996 م) 1:242
- (27) عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، (دار الكتب العلمية - بيروت، 1418 هـ / 1997 م) 1:106
- (28) [الحجج: 78]
- (29) [البقرة: 185]
- (30) الترمذي، الجامع، أبواب الصلاة، باب ما جاء إذا أم أحدكم الناس فليخفف، رقم الحديث: 236
- (31) المصدر السابق، أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يبادر الإمام في الركوع والسجود، رقم الحديث: 281
- (32) المصدر السابق، أبواب الصلاة، باب ما جاء في فضل صلاة التطوع في البيت، رقم الحديث: 450
- (33) السرخسي، ابن سهل، أصول السرخسي، (دار الكتاب العلمية بيروت لبنان، 1414 هـ - 1993 م) 1:248
- (34) عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، (دار الكتب العلمية - بيروت، 1418 هـ / 1997 م) 1:75
- (35) الترمذي، الجامع، أبواب الصوم، باب ما جاء في الصائم يذره القيء، رقم الحديث: 719
- (36) الرازي، زين الدين، مختار الصحاح، (المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، 1420 هـ / 1999 م) 1:112
- (37) الترمذي، الجامع، أبواب الصوم، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل، رقم الحديث: 730
- (38) السُّيوطي، جلال الدين، قوت المغتذي على جامع الترمذي، (جامعة أم القرى، مكة: 1424 هـ) 1:267
- (39) الترمذي، الجامع، أبواب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت، رقم الحديث: 998
- (40) الجصاص، أحمد بن علي الرازي، الفصول في الأصول (وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية دولة الكويت: 1405 هـ / 1985 م) 1:131